

الإطار القانوني للأمن السيبراني

فيصل عجينة
نائب وكيل الجمهورية

مخطط عام

• تقديم عام

- تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات
- طبيعة المخاطر المرتبطة باستعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات
- مفهوم الأمن السيبرني

• استعراض الاطار القانوني الحالي

- قواعد السلامة المعلوماتية
- الأحكام الجزرية

• تقييم الاطار القانوني

- الخصائص العامة للاطار القانوني للأمن السيبرني
- نقائص الإطار القانوني

تقديم عام

- تطور تكنولوجيا الاتصال و المعلومات
 - تطور البنية التحتية
 - تطور التطبيقات و الخدمات
 - تطور الاستخدام/الاستعمال (الاجتماعي - الاقتصادي - المعرفي
- طبيعة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال و المعلومات
 - مخاطر مستمرة
 - مخاطر متطورة
 - اعتداءات خطيرة ذات كلفة مرتفعة (كلفة أمنية - اجتماعية - اقتصادية)
- مفهوم الأمن السيبرني

مفهوم الأمن السيبرني

- غياب تعريف قانوني للأمن السيبرني (دوليا ووطنيا)،
- غياب إجماع فقهي على مفهوم محدد للأمن في الفضاء الرقمي،
- محتوى غامض ومتغير ينطلق من مجال الدفاع و الأمن الى مجال حماية الحياة الخاصة و المعطيات الشخصية مرورا بمجال الانشطة الاقتصادية والمالية،
- التعريف الفرنسي :
- " لحالة التي تكون فيها أنظمة المعلومات قادرة على التصدي لحوادث متتالية من الفضاء الرقمي من شأنها المساس بتوافر البيانات المخزنة أو المعالجة أو المرسلّة وكل خدمات أخرى مرتبطة تقوم بها أنظمة المعلومات وكذلك سلامة البيانات وسريتها. ويشمل الأمن في الفضاء الرقمي استعمال تقنيات السلامة المعلوماتية وتدابير للدفاع الرقمي لحماية الأنظمة الحساسة أو الأساسية و تدابير مكافحة جرائم تقنية المعلومات"

الأمن السيبرني

تدابير وقائية

- قواعد السلامة المعلوماتية
- تقنيات الدفاع عن الانظمة الحساسة
- القدرة على إعادة تشغيل الأنظمة واستعادة البيانات

تدابير زجرية

- تجريم الاعتداءات القصدية على الانظمة والبيانات و المحتوى غير المشروع
- جمع الادلة الكترونية و ردع مرتكبي الاعتداءات القصدية

استعراض الإطار القانوني

قواعد السلامة المعلوماتية

• سلامة النظم و الشبكات

• القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 يتعلق بالسلامة المعلوماتية :

الفصل 1 : يهدف القانون إلى تنظيم مجال السلامة المعلوماتية وضبط القواعد العامة لحماية النظم المعلوماتية والشبكات

- أمر عدد 1249-2004 المؤرخ في 25 ماي 2004 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات المصادقة على خبراء التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية
- أمر عدد 1250-2004 المؤرخ في 25 ماي 2004 والمتعلق بضبط النظم المعلوماتية وشبكات الهياكل الخاضعة إلى تدقيق إجباري دوري للسلامة المعلوماتية والمعايير المتعلقة بطبيعة التدقيق ودورياته وإجراءات متابعة تطبيق التوصيات الواردة في تقرير التدقيق
- أمر عدد 3026 لسنة 2008 مؤرخ في 15 سبتمبر 2008 يتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ (الفصلان 7 و8)

استعراض الإطار القانوني قواعد السلامة المعلوماتية

سلامة المبادلات

• القانون عدد 83 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000، المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية.

(المصادقة والامضاء الكتروني - نشاط استعراض خدمات الإنترنت المصادقة الكترونية - المصادقة على خدمات التشفير - أحكام خاصة بتنظيم التجارة الكترونية)

• القانون عدد 51 لسنة 2005 مؤرخ في 27 جوان 2005 يتعلق بالتحويل الالكتروني للأموال.

(التزامات المصدر في ضمان سلامة وسرية المعطيات المتعلقة بوسيلة الدفع الكتروني - حماية البطاقات المغناطيسية أو الذكية من التدليس)

• مشروع قانون يتعلق بتبادل المعطيات والوثائق (الإدارة الالكترونية)

استعراض الإطار القانوني قواعد السلامة المعلوماتية

• سلامة المعطيات الشخصية

• قانون أساسي عدد 63- 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية

الفصل 18: كل شخص يقوم بنفسه أو بغيره بالاستعراض والإطار القانوني غير بمعالجة المعطيات الشخصية ملزم إزاء الأطراف المعنية بأن يتخذ جميع الاحتياطات اللازمة للمحافظة على أمان المعطيات ومنع الغير من تعديلها أو الإضرار بها أو الاطلاع عليها دون إذن صاحبها .

• طلب الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأشخاص عند المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية (عدد 108 ستراسبورغ 28 جانفي 1981)

• عدم التوقيع على اتفاقية الاتحاد الأفريقي للأمن السيبرني و حماية المعطيات الشخصية (موقعة بمالابو في 27 جوان 2014) اتفاقية لم تدخل حيز النفاذ

استعراض الإطار القانوني قواعد السلامة المعلوماتية

الدفاع عن الأنظمة الأساسية والحساسة

• المنشور عدد 19 المؤرخ في 11 فبراير 2007 حول تدعيم إجراءات
السلامة المعلوماتية بالهيكل العمومية

• مشروع وطني لتصنيف المعطيات

استعراض الإطار القانوني

• الأحكام الجزرية

• تمهيد

• الإطار القانوني الدولي

- غياب اتفاقيات دولية ذات علاقة بمجالات الأمن في الفضاء الرقمي
- الجدل حول صك دولي لمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات

• الإطار الاقليمي

- أوروبا : اتفاقية مجلس اوروبا لمكافحة الجرائم السيبرانية (عدد 185 بيدابيست 23 نوفمبر 2001) و بروتوكولها الاضافي (عدد 189 بستراسبورغ 82 جانفي 2003)
- إفريقيا : اتفاقية الاتحاد الافريقي للأمن السيبرني و حماية المعطيات الشخصية (موقعة بمالابو في 27 جوان 2014)
- العالم العربي : اتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010 (دخلت حيز النفاذ في 7 فيفري 2014)

استعراض الإطار القانوني

• الأحكام الجزائية

• تمهيد

• القانون الموضوعي

- الفصل 199 مكرر من مجلة جزائية (النفاد غير المشروع – الاعتداء على سلامة البيانات – إعاقة عمل أنظمة المعلومات)
- الفصول 199 ثالثا و 172 من المجلة الجزائية (التدليس المعلوماتي)
- أحكام متفرقة (محتوى غير مشروع : 226 مكرر مجلة جزائية – قانون حماية المعطيات الشخصية...)

• القانون الاجرائي

- الفصول 54 و 55 و 56 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال (اعتراض الاتصالات في نطاق الجرائم الإرهابية)
- أمر عدد 4506 مؤرخ في 6 نوفمبر 2013 يتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات (اعتراض الاتصالات)

تقييم الإطار القانوني للأمن السيبرني

• قواعد السلامة المعلوماتية

• الأحكام :

- أغلب النصوص صدرت بين 1999 و 2005 بمناسبة تحرير قطاع الاتصالات و المعلومات
- نصوص قديمة بعض أحكامها لم تعد مناسبة للتطور التكنولوجي و التحولات الاجتماعية والاقتصادية
- نصوص متفرقة لم تصدر بناء على رؤية استراتيجية لتنسيق احكامها ومواءمتها مع سياسات الدولة في التنمية الشاملة
- نصوص غير مدونة يصعب النفاذ اليها و فهمها
- نصوص تشكو من نقص في عديد الاحكام يعيق تنفيذها
- نصوص لا تضمن السيادة الوطنية على البيانات والمعطيات و لا تمنح التونسي الثقة في الأنظمة و المبادلات الكترونية

تقييم الإطار القانوني للأمن السيبرني

• قواعد السلامة المعلوماتية

• أهم النقاط :

- غياب رؤية شاملة للأمن السيبرني
- محدودية آلية التدقيق الوجودي لتحقيق الثقة في الأنظمة و الشبكات (عدم بلوغ سقف الوثوق في سلامة الأنظمة)
- غياب تصنيف سيادي للمعطيات والبيانات المتبادلة أو المخزنة
- غموض الاحكام المتعلقة بمسؤولية (مدنية وجزائية) مختلف المتدخلين (وكالة – صاحب النظام – المدقق)
- رمزية نظام العقوبات الإدارية
- ضعف سياسات الدفاع عن الانظمة الأساسية والحساسة

تقييم الإطار القانوني للأمن السيبرني

• قواعد السلامة المعلوماتية

- الإطار المؤسسي: ضعف الحوكمة
- تعدد الهياكل المتداخلة في مجالات حوكمة الأمن السيبرني
- الاشراف غير المناسب لسياسات الأمن السيبرني
- التوزيع غير المتوازن للأدوار بين مختلف المتدخلين
- ضعف آليات التنسيق وتبادل المعلومات

تقييم الإطار القانوني

• نقائص النظام الزجري

• القانون الموضوعي

موضوع اعتداء	وسيلة اعتداء	محتوى غير مشروع
النفاذ غير المشروع	الاحتيال المعلوماتي	الدعوة للتباغض والكراهية
الاعتراض غير المشروع	التدليس المعلوماتي	المحتوى إباحي متعلق بالأطفال
إساءة الاستعمال الأجهزة و البرامج		الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية
الاعتداء على سلامة البيانات		
إعاقة عمل نظام معلومات		

تقييم الإطار القانوني

• نقائص النظام الزجري

• القانون الإجرائي

• جمع الأدلة

• واجب الحفظ

• التفتيش والحجز الإلكتروني

• جمع بيانات حركة الاتصالات

• اعتراض محتوى اتصالات

• حفظ الأدلة

• حفظ الأدلة خارج النظام

• حفظ الأدلة داخل النظام

• الاختصاص القضائي

• التعاون الدولي